العلاقة بين السلطتين

التنفيذية والتشريعية

في النظام البرلماني

الدكتور
مهند صالح الطراونة

الوراق
للنشر والتوزيع

ق
1778

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
فهرس المحتويات	ب
المقدمة.....	13
الفصل التمهيدي **ماهية مبدأ الفصل بين السلطات في النظامين الأردني والبريطاني**	
تمهيد وتقسيم:	19
المبحث الأول : ماهية مبدأ الفصل بين السلطات.	20
المبحث الثاني: الرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في كل من النظامين الأردني والبريطاني.....	25
المطلب الأول: الرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام الأردني.	25
المطلب الثاني: الرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البريطاني.	29
المبحث الثالث : تكوين السلطة التنفيذية في النظامين الأردني والبريطاني وإختصاصاتها	33
المطلب الأول : تكوين السلطة التنفيذية في النظام الأردني وإختصاصاتها.	33
المطلب الثاني : تكوين السلطة التنفيذية في النظام البريطاني وإختصاصاتها.	40

الموضوع	الصفحة

الفصل الاول
مظاهر تأثير السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في كل من النظامين الأردني والبريطاني

تمهيد وتقسيم 47

المبحث الأول : دور السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان في كل من النظامين الأردني والبريطاني: 48

المطلب الأول: دور السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان في النظام الأردني 49

الفرع الأول: دور السلطة التنفيذية في تكوين مجلس النواب 50

الفرع الثاني: دور السلطة التنفيذية في تكوين مجلس الأعيان 62

المطلب الثاني: دور السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان في النظام البريطاني 65

الفرع الأول : نشأة وتكوين البرلمان البريطاني (العموم، اللوردات) 66

الفرع الثاني : دور السلطة التنفيذية في تكوين مجلس العموم 68

أولاً: تركيبة وصلاحيات مجلس العموم 68

ثانياً دور السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية..... 70

الفرع الثاني : دور السلطة التنفيذية في تكوين مجلس اللوردات 72

المبحث الثاني : دور السلطة التنفيذية في إعداد التشريع في كل من النظامين الأردني والبريطاني 77

المطلب الأول: دور السلطة التنفيذية في إعداد التشريع في النظام الأردني 77

الفرع الأول : دور السلطة التنفيذية في اقتراح مشروعات القوانين 78

أولاً: ماهية حق الاقتراح 78

ثانياً: الاقتراح حق للسلطتين التنفيذية والتشريعية 79

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني : دور السلطة التنفيذية في مرحلة التصديق	83
أولاً: ماهية حق التصديق	83
ثانياً: طبيعة حق التصديق.	84
ثالثاً: حق التصديق في الدستور الأردني	85
الفرع الثالث : دور السلطة التنفيذية في مرحلة الإصدار	89
أولاً : ماهية الإصدار وطبيعته	91
ثانياً: حق الإصدار في الدستور الأردني	93
الفرع الرابع : دور السلطة التنفيذية في مرحلة نشر القوانين	94
المطلب الثاني: دور السلطة التنفيذية في إعداد التشريع في النظام البريطاني	94
الفرع الأول : دور السلطة التنفيذية في مرحلة اقتراح القانون.....	94
أولاً: نشأة حق الاقتراح في بريطانيا	96
ثانياً : أنواع المقترحات التشريعية في بريطانيا	98
ثالثاً: الممارسة الفعلية لحق الاقتراح في بريطانيا.....	101
الفرع الثاني: دور السلطة التنفيذية في مرحلة التصديق على القانون	102
أولاً: نشأة حق التصديق في بريطانيا	103
ثانياً: الممارسة الفعلية لمنح الموافقة الملكية أو حجبها على مشروعات القوانين في بريطانيا	107
الفرع الثالث : دور السلطة التنفيذية في مرحلة الإصدار	109
المبحث الثالث : الجمع بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية في كل من النظامين الأردني والبريطاني.....	**109**
المطلب الأول: موقف الفقه من فكرة الجمع بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية	109

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : الجمع بين العضوية البرلمانية والوزارة في النظام الأردني	112
الفرع الأول: مبررات الجمع القانونية.....	112
الفرع الثاني: التطبيقات العملية للجمع بين العضوية البرلمانية والوزارة في النظام الأردني	114
الفرع الثالث: تأثير الجمع بين العضوية البرلمانية على الممارسة الديمقراطية	116
المطلب الثالث: الجمع بين العضوية البرلمانية والوزارة في النظام البريطاني.	120
الفرع الأول: نشأة نظام الثنائية الحزبية في بريطانيا.....	120
الفرع الثاني : ماهية الثنائية الحزبية في بريطانيا	122
الفرع الثالث : أثر الثنائية الحزبية على الممارسة الديمقراطية في بريطانيا	126
الفصل الثاني **المكنة التشريعية للسلطة التنفيذية في النظامين الأردني والبريطاني**	
تمهيد وتقسيم	**133**
المبحث الأول:مكنة السلطة التنفيذية في إصدار الأنظمة والقوانين المؤقتة في الأردن	**135**
المطلب الأول : سلطة عمل الأنظمة وأثر ذلك على الممارسة الديمقراطية في الدولة	137
الفرع الأول : ماهية الأنظمة وعلاقتها بالقانون	137
الفرع الثاني : الأنظمة المستقلة	141
الفرع الثالث : الأنظمة التنفيذية	152

الموضوع	الصفحة
الفرع الرابع : مدى توافق الأنظمة التشريعية مع المبادئ الأساسية للديمقراطية.	158
المطلب الثاني: سلطة إصدار (القوانين المؤقتة)، وأثر ذلك على الممارسة الديمقراطية في الدولة	161
الفرع الأول: ماهية تشريعات الضرورة وموقف الفقه منها	161
الفرع الثاني : موقف المشرع الأردني من القوانين المؤقتة	166
الفرع الثالث: الشروط القانونية اللازمة لصحة وإصدار القوانين المؤقتة، ومدى التزام السلطة التنفيذية بها	171
الشرط الأول: أن تصدر القوانين عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحل (الشرط الزمني)	171
الشرط الثاني: شروط الضرورة.....	176
الشرط الثالث : عدم مخالفة القوانين المؤقتة للأحكام العامة للدستور	181
الشرط الرابع : عرض القوانين المؤقتة على مجلس الأمة في أول جلسة يعقدها	183
مدى التزام السلطة التنفيذية بالشروط الدستورية للقوانين المؤقتة	190
الفرع الرابع : مدى توافق القوانين المؤقتة مع الممارسة الديمقراطية في الدولة.....	192
المبحث الثاني : التفويض التشريعي في النظام البريطاني	**195**
المطلب الأول : ماهية التفويض التشريعي	197
المطلب الثاني : المراحل التي مر بها التفويض التشريعي في بريطانيا	198
المطلب الثالث : مبررات التفويض التشريعي في بريطانيا.....	201
المطلب الرابع : أنماط التفويض التشريعي في بريطانيا.....	204
المطلب الخامس: مخاطر التفويض التشريعي في بريطانيا	207

الموضوع	الصفحة
المطلب السادس: معوقات التفويض التشريعي في بريطانيا.	210
المطلب السابع : انتهاء التفويض التشريعي في بريطانيا.	217
المطلب الثامن : تأثير التفويض على الممارسة الديمقراطية في الدولة	218
النتائج والتوصيات.....	221
قائمة المراجع والمصادر.....	231